



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية
دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني

Financial lease in Islamic banks

Application study in Jordanian Islamic bank

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالبة

رشا قاسم الزايد

إشراف الأستاذ الدكتور

خالد الخطيب

٢٠٠٨ م

١٤٢٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سبحانه و تعالى :

((وَأَنَّ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلا مَا سَعَى ، وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى))

سورة النجم الآية ٣٩ - ٤٠

صدق الله العظيم

((وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا
و بَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ))

سورة الاعراف الآية ٨٩

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى من غرس في قلبي بذرة الإيمان و تعهدها بالسّقاية
إلى من حبّب إليّ العمل الذي هو الطريق الأوحد لتنمية الإنسان ،
و إثبات وجوده ، و تحقيق ذاته
إلى من سلّحني بالخلق القويم و عودني بمحاسبة النفس مهتدياً
بالحكمة التي تقول " حاسبوا أنفسكم قبل أن تُحاسبوا "
إلى اللذين قدّما لي النصح فعملت بنصائحهما مستمداً من الله العون
و منهما الدعاء
إلى هذين اللذين ذابا في سبيل إسعادي و بلوغي ما صبوت إليه

والديّ الحبيبين

إلى الذين لم يضنّوا عليّ بتوفير الجو الهادئ المريح
إلى من افتخر و اعتزّ بهم
إلى أعظم و أرقّ أخوة
إلى عزّي و جاهي و سندي في هذه الحياة
أخوتي الأحباء

شكر و تقدير

الحمد لله الذي شرح صدري و نور قلبي و أمدني بالعون ، نحمده
و نستعينه و نستغفره .

أتقدم بخالص شكري و امتناني للأستاذ الدكتور الفاضل
خالد الخطيب الذي أشرف على رسالتي و دعمني بشكل واسع
حتى حققت غايتي هذه و بزغ فجر رسالتي ...

و أتوجه بالشكر أيضاً إلى أعضاء لجنة الحكم الأستاذ الدكتور
حسين دحدوح و الدكتور غسان إبراهيم .

و من لم يشكر الناس لم يشكر الله فجزاه الله عني خير الجزاء .
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا و هدانا سواء السبيل إنه
سميع مجيب .

و الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر و التقدير
د	قائمة المحتويات
و	قائمة الأشكال
ز	المُلخص باللغة العربية
١	مقدمة الدراسة
٢	مشكلة الدراسة
٢	أهمية الدراسة
٣	أهداف الدراسة
٣	الدراسات السابقة
٩	منهجية الدراسة
١٠	الفصل الأول
	التأجير في منظوره المالي
١١	المبحث الأول : التأجير وسيلة للتمويل
١١	أولاً : أهمية التمويل
١٣	ثانياً : طبيعة عقود التأجير
١٥	المبحث الثاني : عقود التأجير التمويلي
١٥	أولاً : مفهوم التأجير التمويلي
١٨	ثانياً : نشأة التأجير التمويلي
٢٢	ثالثاً : أهمية التأجير التمويلي
٢٣	رابعاً : أنواع عقود التأجير
٢٣	خامساً : أنماط التأجير التمويلي
٣٥	المبحث الثالث : مزايا و عيوب التأجير التمويلي
٣٥	أولاً : مزايا التأجير التمويلي للاقتصاد القومي
٣٧	ثانياً : مزايا التأجير التمويلي للمستأجرين

٣٨	ثالثاً : مزايا التاجير التمويلي للمؤجرين
٣٩	رابعاً : عيوب التاجير التمويلي
	الفصل الثاني
٤٠	التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية و المعالجة المحاسبية له
٤١	المبحث الأول : الإجارة / التأجير/ في البنك الإسلامي و شرعيتها
٤١	أولاً : مفهوم الإجارة
٤٥	ثانياً : شروط الإجارة
٤٦	ثالثاً : مشروعية الإجارة
٤٨	المبحث الثاني : المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي
٥٠	أولاً : المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي في ظل المعيار الدولي / ١٧ /
٥٩	ثانياً : المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي في ظل معيار المحاسبة المالية / ٨ /
٦٨	المبحث الثالث : سياسة الإفصاح و أثرها على القوائم المالية
٦٨	أولاً : متطلبات الإفصاح الخاصة بالقوائم المالية الختامية في ظل معيار المحاسبة الدولي / ١٧ /
٦٩	ثانياً : متطلبات الإفصاح الخاصة بالقوائم المالية الختامية في ظل معيار المحاسبة المالية / ٨ /
٧٠	دراسة مقارنة للمعيار الدولي /١٧/ و معيار المحاسبة المالية / ٨ / فيما يتعلق بالتأجير التمويلي
٨٥	الفصل الثالث
	دراسة تطبيقية للتأجير التمويلي في البنك الإسلامي الأردني
٨٦	المبحث الأول : نشأة البنك الإسلامي الأردني
٨٦	أولاً : نشأة البنك
٨٧	ثانياً : استثمارات البنك الإسلامي الأردني
٩٠	المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لعقود التأجير التمويلي
٩٧	الاستنتاجات و التوصيات
٩٧	الاستنتاجات
٩٨	التوصيات
٩٩	قائمة المراجع
١٠٣	الملخص باللغة الإنكليزية

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
٢٥	المعايير المتبعة في التفرقة بين عقود التاجير التشغيلية و عقود التاجير التمويلية .	١
٣٠	العلاقة بين أطراف عملية التاجير التمويلي .	٢
٤٤	عملية الإجارة المنتهية بالتمليك .	٣

المخلص

بحثت هذه الدراسة عقود التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية ، حيث عرضت مفهوم التأجير و طبيعته و من ثم مفهوم التأجير التمويلي و نشأته و أهميته و أنماطه و مزاياه لكل من المؤجر و المستأجر و الاقتصاد القومي ، و كذلك أيضاً عيوبه . و من ثم قامت الباحثة بعرض مفهوم الإجارة في البنك الإسلامي و شروطها و مشروعيتها و بيان مدى اتفاقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .

بالإضافة إلى دراسة المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي في ظل معيار المحاسبة الدولي / ١٧ / و معيار المحاسبة المالية / ٨ / الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، و ذلك في فئات كل من المؤجر و المستأجر . مع بيان متطلبات الإفصاح عن مثل هذه العقود في القوائم المالية الختامية .

أما من الناحية العملية فقد تناولت الدراسة موضوع التأجير التمويلي في البنك الإسلامي الأردني ، حيث تناولت عقد من عقود التأجير المنتهي بالتمليك قام بها البنك الإسلامي الأردني في بداية عام ٢٠٠٦ مع إحدى الشركات الأردنية لم يذكر البنك اسمها لأسباب خاصة به ، و تمت معالجة هذا العقد محاسبياً من وجهة نظر البنك الإسلامي الأردني ، مع بيان مدى تأثيره على البنك و على مؤشراته في ثلاثة سنوات متتالية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ .

و خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها حاجة الوحدات الاقتصادية إلى التأجير التمويلي للحصول على الأصول ذات التكنولوجيا المتطورة و التكلفة العالية ، و ذلك للتغلب على الصعوبات التي تصاحب مصادر التمويل التقليدية ، بالإضافة إلى أن التأجير التمويلي يحقق مزايا متعددة لكل من المؤجر و المستأجر و الاقتصاد القومي . و يعتبر التأجير التمويلي من الناحية الشرعية من التمويلات المباحة ، فقد ثبت مشروعيتها في الكتاب و السنة و الإجماع ، و من خلاله

يستطيع البنك الإسلامي توظيف أمواله بطرق مشروعة لعدم مخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء . و بما يؤدي إلى إقبال العديد من المستثمرين الذين يعارضون القروض لأنها تحتوي على الربا المحرم شرعا ، فهو يناسب المجتمع الإسلامي البعيد عن الربا . أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي فقد تبين أن المعياران المدروسان (المعيار الدولي ١٧ و معيار المحاسبة المالية ٨) يقومان على نفس الأساس الفكري المؤداه أن إبرام عقد التأجير التمويلي يترتب عليه انتقال مزايا و مخاطر الملكية من المؤجر إلى المستأجر . مع تميز معيار المحاسبة المالية / ٨ / عن الدولي / ١٧ / بإيضاحه للعديد من المعالجات المحاسبية و التفاصيل الفنية المرتبطة بأنواع و حالات التأجير التمويلي . و يؤدي الإفصاح المحاسبي لعقود التأجير التمويلي في القوائم المالية لكل من المستأجر و المؤجر إلى زيادة مصداقية هذه القوائم .

و تبين من الدراسة التطبيقية لعقود التأجير التمويلي في البنك الإسلامي الأردني أن معالجة البنك لهذه العقود تتفق مع ماورد في معيار المحاسبة المالية / ٨ / مع اختلاف في تسمية بعض المصطلحات .

و توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام بنشاط التأجير التمويلي بشكل أكبر و إنشاء شركات تأجير إسلامية تمارس هذا النشاط و تساهم في التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية . مع ضرورة تبسيط إجراءات التأجير التمويلي مما يشجع الأفراد و الشركات على الإقبال عليه بشكل أكبر . بالإضافة إلى ضرورة ترشيد المعالجات المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي بما يحقق المعالجة المتكاملة لدى كل من المستأجر و المؤجر و يضمن الإفصاح الكامل عنها .

أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فعليه أن يفصح بشكل تفصيلي أكثر مما هو عليه حالياً عن عقود التأجير المنتهي بالتمليك التي يقوم بها.

مقدمة الدراسة

فرضت البنوك الإسلامية واقعا جديداً على السوق المصرفية العالمية ، حيث تسعى البنوك الإسلامية إلى توجيه عملياتها بما يخدم البيئة الاقتصادية والاجتماعية من منافذ لا تتحكم فيها أسعار الفائدة ، و تمارس أعمالها في إطار محدد المعالم لا تحيد عنه و هو إطار الشريعة الإسلامية ، حيث يقوم البنك الإسلامي باستثمار أمواله طبقاً للشريعة و ذلك بممارسة الأنشطة الاقتصادية التي لا تتعارض مع القرآن و السنة .

و تعتبر الإجارة من أساليب التمويل الإسلامية و المباحة شرعاً حيث لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية و هذا يؤكد ما ورد في الكتاب و السنة . و هي ذات أهمية كبيرة نظراً لما تتمتع به من مزايا إذا ما قورنت بأساليب التمويل الأخرى ، و التأجير التمويلي هو من أحد أنواع الإجارة .

تؤدي البنوك الإسلامية من خلال الإجارة و التأجير التمويلي دوراً مهماً و أساسياً في خدمة المتعاملين معها ، و الاقتصاد ، و المجتمع ككل ، إضافة إلى انتفاع البنوك ذاتها نتيجة لذلك ، نظراً للأهمية الكبيرة و المزايا العديدة التي تتحقق لأطراف هذا التعامل سواء كانوا مؤجرين أو مستأجرين أو أصحاب موارد مالية لدى البنوك الإسلامية ، و كذلك الأهمية الكبيرة للتأجير التمويلي في خدمة المجتمع بتلبية احتياجاته ، و خدمة الاقتصاد و بالإسهام في تطويره و تنميته .

تمثل عقود التأجير التمويلي ظاهرة اقتصادية حظيت باهتمام المحاسبين لما لها من آثار اقتصادية على كل من المؤجر و المستأجر نتيجة التطور الصناعي الكبير ، و عجز بعض الشركات عن الشراء المباشر لبعض الأصول الضخمة و التي أصبحت من الناحية العملية لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق التأجير .

فمن خلاله تستطيع المشاريع الحصول على المعدات و الأصول الرأسمالية دون أن تضطر إلى أداء كامل القيمة أو حتى تقديم دفعة مقدمة كبيرة ، و إنما يقتصر الأمر على أداء الأجرة المستحقة عن كل فترة مع الحفاظ على حق ملكية هذه الأصول للمؤجر بحيث يمكنه استرداد هذه الأصول في حال امتناع المستأجر عن سداد ما ترتب عليه من أقساط في حال إفلاسه .

فالتأجير التمويلي صيغة تمويل لها ذاتيتها المتميزة ، فهو يركز على مفهوم مضمونه أن استخدام الأصول هو الذي يحقق الربح و ليس الملكية في ذاتها ، لذلك فهو وسيلة لتمويل استخدام أصل ما و ليس وسيلة لتمويل شرائه أو تملكه ، إذ أن التملك في نهاية المدة ليس إلا أحد الخيارات المطروحة أمام المستأجر ، و من ثم فليس هو المقصد الأول أو الدافع إلى التعاقد بين المؤجر و المستأجر .

و نظراً لأهمية البنوك الإسلامية و التأجير التمويلي فيها في الوقت الحاضر فقد تم ربط البحث بدراسة تطبيقية للتأجير التمويلي في البنك الإسلامي الأردني .

مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في ما يلي :

١- هل تتفق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في البنك الإسلامي الأردني مع معيار المحاسبة المالية / ٨ / الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

٢- هل تتفق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في البنك الإسلامي الأردني مع المعيار المحاسبي الدولي / ١٧ / .

٣- هل هناك اختلافات نظرية بين المعيار المحاسبي الدولي / ١٧ / و معيار المحاسبة المالية / ٨ / .

أهمية الدراسة :

تبدو أهمية الدراسة من خلال ما يلي :

١- الاهتمام الدولي بنشاط التأجير التمويلي من خلال إصدار العديد من معايير المحاسبة التي توضح المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي و كيفية الإفصاح عنها مثل المعيار المحاسبي الدولي ١٧ و معيار المحاسبة المالية / ٨ / .

٢- الإقبال الواسع على التعامل مع البنوك الإسلامية و التأجير التمويلي فيها في معظم دول العالم من أجل الابتعاد عن الربا ، فالتأجير التمويلي من الأدوات الاستثمارية الهامة و الضرورية التي تقوم به البنوك الإسلامية حيث أنه مبني على أسس و مبادئ إسلامية بعيدة عن الربح الفاحش و الربا المحرم شرعاً .

٣- يعتبر التأجير التمويلي مصدراً هاماً من مصادر التمويل حيث يلعب دوراً اقتصادياً فعالاً ، فقد تزايدت عمليات التأجير التمويلي بصورة كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة لدرجة أنها أصبحت تمارس في معظم الصناعات .

٤- يحقق التأجير التمويلي الكثير من المزايا الهامة لكل من المستثمر و الموزع و المنتج و الاقتصاد القومي عامة .

أهداف الدراسة :

١- التعرف على المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل معيار المحاسبة المالية / ٨ / الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

٢- التعرف على المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعيار المحاسبي الدولي / ١٧ / .

٣- التعرف على الفروق بين المعيار المحاسبي الدولي / ١٧ / و معيار المحاسبة المالية / ٨ / .

الدراسات السابقة :

يتم في هذا المجال إلقاء نظرة على بعض الدراسات و الأبحاث التي سبق و أن تناولت مواضيع شبيهة لموضوع الدراسة و هو التأجير التمويلي ، من خلال بيان أهداف تلك الدراسات و أهم النتائج التي تم التوصل إليها . و استطاعت الباحثة في هذا المجال إلقاء الضوء على بعض الدراسات العربية و الأجنبية التالية :

أولاً : الدراسات العربية

١- دراسة العريبيد / ٢٠٠٠ / (١) :

هدفت الدراسة إلى دراسة وجه جديد من أوجه توظيف الأموال و استثمارها في البنوك التجارية ، و إلى وضع إطار محاسبي لعقود التأجير التمويلي في البنك التجاري ، مع إلقاء الضوء على المشكلات المحاسبية المرتبطة بهذه العقود .

و توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في سياسة البنك التجاري السوري في توظيف أمواله و ذلك بسبب نقص القوانين الصادرة التي تحكم سياسات توظيف الأموال التي لم تواكب التطورات الكبيرة في حجم الإبداعات النقدية في البنك التجاري و المتاحة للاستثمار المصرفي .

٢- دراسة خليفة / ٢٠٠١ / (١) :

هدفت الدراسة إلى دراسة المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية و المصرية نظراً لوجود اختلافات جوهرية بينهما ، مع دراسة مدى سريان الضريبة العامة على المبيعات على عقود التأجير التمويلي طبقاً للمفهوم الوارد في المعايير الدولية و المصرية .

و توصلت الدراسة إلى أن مفهوم التأجير التمويلي و المعالجة المحاسبية له في ظل المعيار المحاسبي الدولي / ١٧ / تختلف بشكل جوهري عن المعيار المحاسبي المصري . حيث أن مفهوم التأجير طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي / ١٧ / يتمشى مع مفهوم التأجير التمويلي ، حيث يقوم المؤجر بإظهار الأصل المؤجر في قائمة المركز المالي كبندين و ليس ضمن عناصر الأصول الثابتة ، و بالتالي يحق للمستأجر إثبات هذا الأصل في قائمة المركز المالي له ضمن الأصول الثابتة يقابله الالتزام بنفس القيمة كما يحق له احتساب اهتلاك سنوي لهذا الأصل . في حين أن مفهوم التأجير التمويلي طبقاً للمعيار المحاسبي المصري

١- العريبيد ، نضال ، التوجيه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية ، مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، جامعة دمشق ، المجلد ١٦ ، العدد الأول ، ٢٠٠٠ ص ١١٥ - ١٤٥ .

٢- محمد خليفة ، محمود عبد العزيز، المعالجة المحاسبية و الضريبية لعقود التأجير التمويلي ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، العدد الثالث ، ٢٠٠١ ، ص ٦١١ - ٦٦٥ .

يتمشى مع مفهوم التأجير التشغيلي ، حيث يقوم المؤجر بإظهار الأصل المؤجر ضمن عناصر أصوله الثابتة ، ويتم إجراء الاهتلاكات على هذا الأصل وفقاً لعمره الإنتاجي المقترض ، على أن يقوم المستأجر بإدراج القيمة الإيجارية المستحقة كمصروف في قائمة الدخل .

أما بالنسبة للضريبة العامة على المبيعات فقد توصلت الدراسة إلى أن عقود التأجير التمويلي طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي يقترح إخضاعها للضريبة العامة على المبيعات عند إبرام عقد التأجير التمويلي طالما أن الأصل المؤجر سلعة صناعية خاضعة للضريبة ، وكان المستأجر من غير الجهات المعفاة طبقاً لقانون ضريبة المبيعات . كذلك الأمر أيضاً بالنسبة لعقود التأجير التمويلي طبقاً للمعيار المحاسبي المصري والتي تعتبر من قبيل خدمات التشغيل للغير و يقترح إخضاعها للضريبة العامة على المبيعات ، مع اعتبار أن الواقعة المنشئة للضريبة بالنسبة لها إصدار الفاتورة ، و يُحدد وعاء الضريبة في هذه الحالة على أساس القيمة الواردة بالفاتورة و ليس كامل قيمة العقد .

٣- دراسة المحضار / ٢٠٠٥ / (١) :

هدفت الدراسة إلى إظهار الأنواع المختلفة لعقود التأجير و التركيز على عقود التأجير التمويلي و بيان ماهية هذه العقود و مزاياها ، و ما يلحق بها من عيوب . مع إلقاء الضوء على قرار التأجير التمويلي و طرق تقييم هذا القرار و العوامل المؤثرة فيه . بالإضافة إلى دراسة و تحليل المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و البريطانية ، و دراسة و تحليل المشاكل المحاسبية المرتبطة بعقود التأجير التمويلي و أنواع عقود التأجير الأخرى .

و من الناحية العملية تناولت الدراسة موضوع التأجير التمويلي في اليمن ، حيث يمثل التأجير التمويلي طرْحاً تمويلياً جديداً في اليمن . حيث قُسم الجانب العملي إلى قسمين قسم للدراسة الميدانية للتعرف على العوامل التي تؤثر في رغبة الشركات اليمنية في استخدام هذه العقود و كذلك رغبة البنوك التجارية في ممارسة هذا النشاط ، و قسم للدراسة التطبيقية في شركة الخطوط الجوية اليمنية .

١- المحضار ، فتح محمد عمر ، محاسبة عقود الإيجار ، دراسة تطبيقية في شركة طيران الخطوط الجوية اليمنية ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، سورية ، ٢٠٠٥ .

توصلت الدراسة إلى أن الشركات اليمنية لديها رغبة في استخدام عقود التأجير حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رغبة هذه الشركات في استخدام عقود التأجير ، و بين معرفتها بنظام التأجير التمويلي و وجود جهات تقوم بالتأجير ، و الوعي لمزايا عقود التأجير و المعالجة المحاسبية . في حين لا علاقة بين رغبتها في استخدام هذه العقود و بين المرونة في شروط عقود التأجير و حاجتها للاستئجار و الضمانات المقدمة منها إلى الأطراف المؤجرة . و أظهرت الدراسة وجد رغبة لدى البنوك التجارية العاملة في اليمن بتمويل الشركات اليمنية عن طريق عقود التأجير . حيث بينت الدراسة على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رغبة البنوك التجارية بتمويل الشركات اليمنية عن طريق عقود التأجير ، و بين وجود جهات تقوم بالتأجير ، و الضمانات المقدمة من الشركات للبنوك ، و الأنظمة و القوانين اليمنية ذات العلاقة بقطاع البنوك . في حين لا علاقة بين رغبة البنوك التجارية العاملة في اليمن بتمويل الشركات اليمنية عن طريق عقود التأجير ، و بين حاجة البنوك التجارية في اليمن لممارسة نشاط التأجير التمويلي ، و الوعي لمزايا عقود التأجير التي تتحقق للمؤجر ، و المعالجة المحاسبية له ، و بين رغبة البنوك التجارية العاملة في اليمن بتمويل الشركات اليمنية عن طريق عقود التأجير .

و من خلال الدراسة التطبيقية في شركة الخطوط الجوية اليمنية تبين أنها لا تتبع معايير محددة للتمييز بين عقود التأجير التمويلي و عقود التأجير التشغيلي .

كما توصلت الدراسة إلى أن معظم القواعد و السياسات و الإجراءات المحاسبية الموجودة في المعيار الدولي قابلة للتطبيق في اليمن .

٤- دراسة عبد الباقي / ٢٠٠٥ / (١) :

هدفت الدراسة إلى دراسة أسس نظام التأجير التمويلي و الإفصاح المحاسبي عن عقود التأجير التمويلي في القوائم المالية للمؤجر و المستأجر ، و إبراز أهمية التأجير التمويلي في رفع معدل العائد على الاستثمار لكل من المؤجر و المستأجر .

أما من الناحية العملية فقد تناولت الدراسة إمكانية تطبيق التأجير التمويلي في البنك التجاري السوري .

١- عبد الباقي ، عبد الرحمن ماجد ، القياس و الإفصاح المحاسبي لعقود التأجير التمويلية و إمكانية تطبيقها في المصرف التجاري السوري ، رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، ٢٠٠٥ .

ثانياً : المراجع الإنكليزية

- 1- Alan Goodacre, " The Potential impact of Lease Accounting Reform " university of stirling . Uk . 2001 .
- 2- Aswath Damadarán" Dealing with Operating Leases in valuation" stern school of business . New York . 2002 .
- 3- Cook and Curuk , Accounting in Turkey with reference to the Particular Problems of Lease transaction , European Accounting Review , 1996 .
- 4- Delaney P. & et al . " GAAP " John Wiley & Sons , INC . 1999 .
- 5- Donald Kieso and Jerry Weygand , " intermediate Accounting " 10 th edition, New York , Jhon wileyand sons , 2001 .
- 6- Epstein B. & Mirza A . " International Accounting Standards " : John Wiley & Sons, INC . 2000 .
- 7- Khan.M.Nasim : Banking Finance and Leasing in Pakistan , Prospects and Development, Economic Review , issue 7 , 1997 .
- 8- Mathias Schmit and Solvay , " Summary of the Accounting of Lease contracts in Europe " business school , Bruxelles , Belgium, 2000 .
- 9- Simon s . Gao , Leasing and Accounting of Leasing , A study of Three East European Countries , 2000 .
- 10- Staff at Commercial Leasing , 2002 , " Your Equipment Leasing Source Nation Wide ".
- 11- Wolk ,H., and Etal , " leasing and accounting for leases " a study of three East European countries 2000 .

ثالثاً : المواقع الإلكترونية

- 1- www.arabbank.com.jo
- 2- www.FASB.org
- 3- www.gogle.bham.ae.uk
- 4- www.ifas.org
- 5- www.jordanislamicbank.com
- 6- www.Ladis.com

ABSTRACT

This study examined the financial lease contracts in Islamic banks, where the leasing concept and its nature , then the concept of financial lease, its importance and its patterns and advantages for all the lessor and lessee and the national economy, and also the disadvantages. then the researcher introduced the concept of the leasing in the Islamic Bank its conditions , legitimacy and its compatibility with Islamic Sharia. In addition to examine the accounting treatment for the financial leasing contracts under International Accounting Standard / 17 / and financial Accounting Standard / 8 / , in the books of both the lessor and lessee. and disclosure requirements for such contracts in the financial statements .

In practical part , the study has examined the topic of financial leasing in the Jordanian Islamic Bank, which took one of financial leasing contracts , this contract was an unpublished practical case of the financial leasing contracts by the Jordanian Islamic Bank at the beginning of 2006 with a Jordanian company did not mention its name for special reasons by the bank , this contract was treated from the viewpoint of the Jordanian Islamic Bank, and the extent of its impact on the bank and its indicators.

The results of the study summed in the flowing points , the economic units need to financial leasing for getting advanced technology assets and high cost, and to overcome the difficulties that accompany traditional sources of financing, in addition to the financial leasing achieve more benefits for the lessee , lessor and the national economy and the Islamic banks can employ its funds in legitimate ways . As for the accounting treatment of financial leasing contracts were found to be the two criteria (international Standard 17, financial Accounting